

الكويت ترفع سعر النفط المصدر لآسيا بقيمة 1.05 دولار للبرميل

السعودية ستزود ما لا يقل عن ستة مشترين آسيويين يعقود محددة المدة بكل كميات النفط المتعاقد عليها لشهر يناير دون تغيير عن مستويات شحنات ديسمبر كما كان متوقفاً. وقال مصدران إن المملكة ستقدم المزيد من الخام الخفيف الأعلى سعرا إلى مشترين آسيويين اثنين على الأقل الشهر المقبل بالرغم من عدم وجود أي تعديل في إجمالي الكميات عن شحنات ديسمبر.

طوكيو - رويترز: قال تاجر امس إن الكويت رفعت سعر البيع الرسمي لصادراتها من النفط الخام إلى المشترين الآسيويين لشهر يناير بمقدار 1,05 دولار للبرميل إلى ما يقال 0,85 دولار للبرميل عن متوسط خامي عمان و دبي.

وقال إن الكويت كانت قد حددت سعر البيع الرسمي عند أقل 1,90 دولار عن متوسط خامي عمان و دبي لشحنات شهر ديسمبر. من ناحية أخرى، قالت مصادر في صناعة النفط إن

حصة الكويت ستبلغ 4,8٪ من رأسمال الشركة

«هيئة الاستثمار» تساهم بـ 600 مليون يورو في «أريفا»



باريس - أ.ف.ب: أعلنت وزارة الاقتصاد الفرنسية امس زيادة رأسمال المجموعة النووية الحكومية (أريفا) بمبلغ 900 مليون يورو قدمت هيئة الاستثمار الكويتية ثلثها (600 مليون) والدولة الفرنسية الثلث المتبقى (300 مليون).

وفي إطار عملية زيادة رأس المال، ستحصل هيئة الاستثمار على 4,8٪ من رأسمال المجموعة العامة حسبما قالت الوزارة في بيان.

وأضاف البيان «إن عرضي هيئة الاستثمار والدولة الفرنسية سيبحثان في 11 ديسمبر من قبل مجلس مراقبة الأريفا». ودعي المجلس إلى الانعقاد اليوم.

وعلمت أسهم أريفا صباح امس في بورصة باريس بناء على طلب سلطات البورصة. وكان قد تقرر فتح رأسمال أريفا في يونيو 2009 أمام الاستثمارات الأجنبية. وارجئ مرارا في الأسابيع الماضية. وأول من امس أعلن وزير الصناعة والطاقة الفرنسي أريك

السكن الخاص، تلتها محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة بواقع تداول 30 عقارا كلها في السكن الخاص وذلك على مستوى العقود المسجلة، فيما شهدت تداول عقارين في السكن الخاص على مستوى الوكالات العقارية ولم تحظ المحافظة بأي تداولات على مستوى باقي العقارات خلال الفترة من 28 نوفمبر وحتى 2 ديسمبر الجاري.

وحلت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة، وذلك من خلال تداول 15 عقارا توزعت على السكن الخاص بواقع 15 عقارا وعلى الاستثماري 3 عقارات، فيما لم تشهد المحافظة تداول أي عقارات على مستوى الوكالات العقارية، تلتها محافظة العاصمة في المرتبة الخامسة من حيث عدد العقارات المتداولة وذلك من خلال تداول 18 عقارا على مستوى العقود المسجلة كانت عبارة عن 9 عقارات على مستوى السكن الخاص و 7 عقارات على مستوى الاستثماري، وتداول عقار واحد على مستوى التجاري، اما محافظة الجبراء فجاءت في المركز الأخير من حيث ترتيب المحافظات من حيث التداول، حيث لم يتداول في هذه المحافظة سوى 5 عقارات في السكن الخاص على مستوى العقود المسجلة، وفي المقابل لم تشهد الجبراء أي تداولات على مستوى العقارات الأخرى.

تداول 152 عقارا خلال الفترة من 28 نوفمبر حتى 2 الجاري

45,5 مليون دينار قيمة التداولات العقارية تركزت في «الخاص» و«الاستثماري»



ارتفاع التداولات على العقار الخاص

وبلغت قيمة العقارات المتداولة بموجب الوكالات العقارية 1,491 مليون دينار على اثر تداول عدد 7 عقارات اقتضرت على العقار الخاص دون غيره من العقارات التي لم تشهد أي تداولات خلال تلك الفترة، حيث فقط اقتضرتا على السكن الخاص، تلتها محافظة الأحمدية من خلال تداول 30 عقارا توزعت على السكن الخاص بواقع 21 عقارا وتداول 9 عقارات على مستوى الاستثماري، وشهدت المحافظة تداول 3 عقارات على مستوى الوكالات العقارية اقتضرت على

وأنخفض مؤشر تداول العقار الصناعي بواقع 3 عقارات. وعلى مستوى العقارات المتداولة بموجب العقود المسجلة خلال الفترة من 28 نوفمبر وحتى 2 ديسمبر الجاري فقد بلغت قيمة تداول 109 عقارات خاصة بـ 24,6 مليون دينار، وبلغت قيمة تداول عقارا استثماريا بـ 16,9 مليون دينار، وبلغت قيمة تداول عقار تجاري واحد بـ 2,5 مليون دينار ولم تشهد تلك الفترة تداولات لأي عقارات في قطاعات المخازن او الصناعي فضلا عن الشريط الساحلي.

رساميل أخرى فيه للحصول على ما بين 1,5 و 3 مليارات يورو ضرورية لتطوير المجموعة. ومن غير المرجح ان يشارك الصندوق السيادي القطري والمجموعة اليابانية ميتسوبيتشي هيبي انداستريز في هذه العملية. وكانت رئاسة الجمهورية اكدت الصيف الماضي أن عملية زيادة رأس المال «ستتم قبل نهاية السنة».

ببسوان الاتفاق على «المرحلة الأولى» من زيادة رأسمال المجموعة النووية الحكومية أريفا بمشاركة هيئة الاستثمار «باتت وشيكة». والمرحلة الثانية التي يمكن ان تشارك فيها مجموعتا «أي دي أف» و«الستوم الفرنسية» وتمتلك الدولة الفرنسية حاليا 93٪ من رأسمال أريفا التي تطالب منذ العام 2001 باشتراك

للمرة الأولى على مستوى البنوك ومن دون أي رسوم

«بيتك» يوصل بطاقات السحب الآلي الجديدة لعملائه في أماكنهم



الفوزان والخياط بمناسبة تسليم أول بطاقة

وتفعيل البطاقة لتصبح بعد ذلك صالحة للاستخدام في جميع أجهزة «بيتك» للسحب الآلي، وأجهزة كي نت بالإضافة إلى نقاط البيع في المحلات والمتاجر الكبرى، علاوة على صلاحية البطاقة أيضا للاستخدام خارج الكويت مادام هنالك رصيد متوافر.

من جانبه قال مدير عام شركة تي إن تي الكويت مهند الخياط ان الشركة تعزز بهذا التعاون مع «بيتك» الذي يغطي بحصة كبيرة من العملاء ويستبدل جميع الجهود لتوفير خدمة راقية وسريعة، مشيرا إلى ان تي إن تي توفر للشركات والمستهلكين في جميع أنحاء العالم مجموعة واسعة من الخدمات لتلبية احتياجاتهم للتسليم السريع، وتخدم أكثر من 200 بلد وتوظف نحو 160 ألف شخص.

لتوصيل البطاقات للعملاء بكل يسر وسهولة بعد الاتصال عليهم وحسب ظروفهم، كما انه مراعاة لعوامل السرعة والدقة فإنه يتم تفعيل البطاقة وتشغيلها من خلال اتصال العميل على الخدمة الهاتفية «الو بيتك» 1803333 أو زيارة احد الفروع المصرفية. وأوضح الفوزان ان الخدمة مجانية من دون أي تكلفة على العميل وتتلحق بالبطاقات الجديدة وليست التي تصدر للمرة الأولى، كما ان الآلية الموضوعة لعملية التسليم والتسليم تقضي بأن تقوم الشركة المذكورة بالاتصال على العميل وإبلاغه بأن بطاقته الجديدة للصراف الآلي جاهزة وما عليه إلا ان يحدد الوقت والمكان لتحويل نشاط بعض الشركات عن العمل بطاقته أيضا عبر اختيار شركة تي إن تي العالمية المعروفة

بدأ بيست التمويل الكويتي «بيتك» خدمة توصيل بطاقات السحب الآلي الجديدة لعملائه في المكان والوقت المناسبين لهم، من خلال إتاحة الخيار أمام العملاء بعد الاتصال بهم، لتسلم البطاقة في أقرب مكان إليهم وفي أي وقت يحدونه، في توجه جديد للمرة الأولى بين البنوك الكويتية التي في الغالب تقوم بتوصيل بطاقات الائتمان، بينما بطاقة السحب الآلي المجانية يتحتم على العميل زيارة الفرع لتسلمها. وقال مساعد المدير العام للقطاع المصرفي محمد الفوزان في تصريح صحافي، إن هذه الخدمة تؤكد الأهمية الكبرى التي يوليها «بيتك» لراحة ورضا عملائه وتركيزه الكبير على سوق التجزئة وتوسيع حصته السوقية والتأكيد على جودة الخدمة أيضا عبر اختيار شركة تي إن تي العالمية المعروفة

التقرير الإحصائي الأسبوعي لحركة الوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق خلال الفترة من 2010/11/28 حتى 2010/12/2

الوكالات العقارية					
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حولي (2)	2	0	0	0	0
الفروانية (3)	0	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	2	0	0	0	0
الأحمدية (5)	3	0	0	0	0
الجبراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	7	0	0	0	0

التقرير الإحصائي الأسبوعي لحركة تداول العقار بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق خلال الفترة من 2010/11/28 حتى 2010/12/2

العقود المسجلة						
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الشريط الساحلي	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	9	8	1	0	0	0
حولي (2)	29	15	0	0	0	0
الفروانية (3)	15	3	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	30	0	0	0	0	0
الأحمدية (5)	21	9	0	0	0	0
الجبراء (6)	5	0	0	0	0	0
المجموع	109	35	1	0	0	0



القطاع الخاص ينفذ حالياً 140 مشروعاً ضمن خطة التنمية

«كولدويل بانكر»: نمو التمويل المقدم للقطاع الإنشائي بنسبة 6٪ ليصل إلى 1,7 مليار دينار حتى نهاية أكتوبر الماضي

للإحصائيات الصادرة عن بنك الكويت المركزي تراجع بنسبة بلغت 2٪ من 6,601 مليار دينار حتى نهاية أكتوبر من العام 2009 إلى 6,472 مليار دينار حتى الفترة نفسها من 2010، بانخفاض قدره 129 مليون دينار وهو ما يشير إلى تحول نشاط بعض الشركات عن العمل في القطاع العقاري نظرا لتسريع السوق بالمباني سواء التجارية أو الاستثمارية، لأسباب مع وجود نسب شاغر عالية في بعض المناطق، إلى جانب انشغال من العام الحالي شهد مجموعة من الشركات لبنوك أخذت على عاتقها تمويل مشاريع عقارية وإنشائية كبرى. أما على صعيد التمويل العقاري فقد بين التقرير ووفقا

للقطاع الخاص في هذا المجال والتي ستشهد مزيدا من المرونة خلال الفترة المقبلة. وأشار التقرير إلى أن هذا النمو الذي سجله حجم التمويل الموجه للقطاع الإنشائي وإن كان طفيفا إلا أنه يعبر عن بداية نشاط مقبل متوقع للقطاع بجمع الشركات بعض الشركات عن العمل في القطاع المحلي عن بعض من شروطها المتشددة والتي كانت تقف حائلا أمام العديد من عمليات تمويل المشاريع العقارية والإنشائية، إلا أن النصف الثاني من العام الحالي شهد مجموعة من الشركات لبنوك أخذت على عاتقها تمويل مشاريع عقارية وإنشائية كبرى. أما على صعيد التمويل العقاري فقد بين التقرير ووفقا

حاليا نحو 140 مشروعاً إنشائياً ضمن خطة التنمية تحت إشراف وزارة الأشغال تتضمن مشاريع رئيسية وأخرى فرعية، وأشار التقرير إلى أنه تم تحقيق جزء كبير من تلك المشاريع، والتي تعمل البنوك المحلية على تمويلها، متوقفاً أن يرتفع حجم التمويل المقدم للقطاع الإنشائي خلال الفترة المقبلة في ظل تصريحات وزير المالية مصطفى الشمالي وتأكيداته أن البنوك المحلية هي التي ستقوم بتمويل مشاريع خطة التنمية وأنه لا مجال للتمويل المدعوم من الحكومة.

وأيضاً التقرير النمو الذي بدأ يشهده حجم التمويل المقدم للقطاع من جديد اعتباراً من بداية العام الحالي إلى بداية تنفيذ خطة التنمية التي أقرتها الدولة والتي تتضمن مشاريع ضخمة بمليارات الدنانير حيث ينفذ القطاع الخاص

تداول التقرير العقاري لشركة كولدويل بانكر العالمية فرع الكويت حجم التمويل المقدم من قبل البنوك المحلية لصالح القطاع الإنشائي والذي شهد نمواً بنسبة بلغت 6٪، حيث وصل إلى 1,771 مليار دينار حتى نهاية أكتوبر الماضي مقارنة مع 1,670 مليار دينار حتى أكتوبر من العام 2009.

وبين التقرير أن معدلات التمويل في 2010 تقاربت مع مثيلتها في العام 2008 والتي بلغ حجم التمويل المقدم للقطاع الإنشائي بها نحو 1,733 مليار دينار، مشيراً إلى الطفرة التي شهدتها

«المركزي الإماراتي» يلزم البنوك بمخصصات مقابل قروض «دبي العالمية»

شهر إبريل بانها غير مطالبة بتكوين مخصصات مقابل التسهيلات الممنوحة لـ «دبي العالمية»، والتي تشمل القروض والتسهيلات المقدمة لشركة «نخيل»، وذلك لحين الانتهاء من مفاوضات إعادة الجدولة ليقوم بتزويدها لاحقاً بتوجهات بشأن معاملة مديونيات «دبي العالمية» في قيودها. ويلزم النظام الجديد الذي أقره المصرف المركزي مؤخرًا البنوك باحتساب مخصصات ربعية مقابل الديون وفقاً للتصنيفات التي أقرها مؤخراً وعدم تأجيل هذه المخصصات إلى حسابات الأرباح والخسائر في نهاية كل عام.

وبموجب تعميم «المركزي» فإن البنوك لديها تعرض لدي دبي العالمية ولم تقم باحتساب مخصصات في الربع الثالث، ستكون مجبرة في الربع الأخير على احتساب هذه المخصصات والتي ستكون عبارة عن فارق التكلفة في ديونها لشركة «دبي العالمية» بحسب خبراء ومصرفيين.

طالب المصرف المركزي البنوك التي لديها تعرض لقروض شركة دبي العالمية بأخذ المخصصات المحددة واللازمة على قروضها للمجموعة بالتشاور مع مدققي حساباتها لتحديد النسبة التي يجب على البنوك أخذها في مقابل قروضها وذلك عقب استكمال عملية إعادة جدولة ديون المجموعة. وقال المصرف المركزي في تعميم وقعه المحافظ سلطان بن ناصر السويدي وأرسله إلى جميع البنوك العاملة في الدولة: انه بعد ان تم استكمال عملية إعادة جدولة ديون دبي العالمية فإنه يجب على البنوك المعنية أن تأخذ المخصصات المحددة واللازمة على قروضها للمجموعة بالتشاور مع مدققي حساباتها.

وأضاف المركزي في تعميمه: يمكن لمدققي الحسابات الخارجيين للبنوك مناقشة الأمر مع المصرف المركزي لتوضيح المواضيع ذات الصلة. وكان المصرف أبلغ البنوك العاملة في الدولة في